1. المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية

**المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية**
**بين سلفية الفكر الأكاديمي المعماري ونظرة صانع القرار الإستراتيجي**

**د.وليد أحمد السيد**
دكتوراه في فلسفة العمارة/ جامعة لندن- مدير مجموعة لونارد لأبحاث وايتشارات العمارة والتراث بلندن

ثمة إشارات ودلالات سياسية وثقافية وفكرية ينبغي قراءتها في المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية والذي عقد في الرياض بين 23 – 28 مايو 2010. فهذه التظاهرة الفكرية الدولية غير المسبوقة, على مستوى التنظيم أو التغطية الإعلامية الجبارة التي صاحبت أيام المؤتمر, تكمن أهميتها في توقيتها مع تداعيات العولمة الإقتصادية والحاجة لفتح آفاق جديدة تعمل على إعادة قراءة الموروث العمراني وما يرتبط به من صناعة "التراث", والحاجة لإعادة قراءة منزلة التراث في المجتمعات العربية, لا قراءة مؤسساتية وحكوماتية فقط, ولكن بمراجعة الآليات التشريعية والتنفيذية والقضائية للتلاقي مع العامة حيث رؤية صانع القرار وطموحات ومنافع الناس من أجل تأصيل التراث العمراني كواقع يومي. أهمية هذا المؤتمر تأتي في سياق "تضافر" الجهود الحكوماتية على مستوى إقليمي وعالمي, رغم محلية انعقاده, إلا أنه سجل "شراكة" دولية عربية وإقليمية لتأكيد التوجه القادم لتبني التراث مشروعا وأطروحة سياسية وسياحية واقتصادية تتجاوز المواقع المحلية لأطر إقليمية متكاملة.

إحتضان هذا المؤتمر الدولي المهم, والعناية به على أعلى مستويات صناعة القرار السعودية, حيث حلت الوفود المشاركة ضيوفا على جلالة خادم الحرمين الشريفين وبرعاية مجموعات كبيرة من المؤسسات الوطنية, كل ذلك كان انعكاسا مباشرا لاهتمام يبث إشارات ودلالات على أهمية الطرح الإستراتيجي للمؤتمر وغاياته وأهدافه نزوعا نحو خطوة جادة لتفعيل دور التراث – بمفهومه الواسع – في المجتمعات العربية مقابل مد العولمة وأطروحات التغريب الثقافي. وفي سياق متصل من العلاقة المباشرة بين صناعة القرار وجهود الباحثين والعلماء جاءت رعاية سمو الأمير سلطان بن سلمان رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار كإطار ناظم لصيرورة وحتمية الإرتقاء بالمؤتمر من التقوقع الأكاديمي التنظيري لحيز الواقع العملي الملموس. ومن هنا فقد جسد, وبشكل غير مسبوق, توزيع المساجلات الفكرية والمحاضرات على مختلف أقاليم المملكة طرحا جادا لتعميم الفائدة من ناحية, وللدلالة على القراءة المجهرية المتفحصة من قبل القارئ السياسي للمؤتمر بالطروحات الفكرية وإسهامات الباحثين المتعددة.

المؤتمر كان تظاهرة دولية غير مسبوقة لخدمة التراث العمراني خصوصا وعلى عدة أصعدة: فبرنامج المؤتمر على مدار عدة أيام كان حافلا بالزيارات الميدانية لمواقع مهمة في وسط الرياض كي تتفحص الوفود المشاركة من العلماء والباحثين نماذج واقعية من تراث المملكة العمراني, كذلك كانت هناك العديد من المواقع التراثية كالإشيقر والمجمعة والغاط والدرعية وسواها من المواقع التي طافت بها الوفود المشاركة. وعلى صعيد التغطية الإعلامية, فلم يشهد أي مؤتمر في تاريخ المملكة السعودية الحديثة تغطية مماثلة تجاوزت مستحقات المؤتمرات المماثلة, حيث "حطت" وسائل الإعلام المحلية رحالها في قلب ردهات المؤتمر بصورة دائمة طيلة أيام انعقاده لبث مقابلات وأحداث مباشرة على الهواء لتغذية وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة. أما على صعيد تمويل المؤتمر فقد تكفلت الكثير من المؤسسات الرسمية والخاصة بنفقات إقامة الباحثين والعلماء وتأمين سفرهم من وإلى بلدانهم وتقديم كل التسهيلات لهم, وبمعرفة عدد الباحثين والوفود الذي يصل لما يقارب الألفين يدرك المتأمل "ضخامة" إنجاز اللجنة المنظمة والراعية للمؤتمر ودقة ونجاح عملياتها بصورة تستحق الثناء والتقدير والإمتنان. كما يعكس ذلك الرغبة السياسية الجادة لإدارة دفة التوجه "الحداثي" العالمي الذي بات يعمل كمنظومة "سرطانية" في جسم البيئة العمرانية, وفي جسم الثقافة العربية بفعل العولمة وآثارها السلبية في المجتمعات العربية والإسلامية. وهو توجه استراتيجي يعكس النزعة نحو توظيف التراث, فكرا ومنهجا وإطارا ناظما وثقافة وأسلوب حياة وكعامل إصلاح اجتماعي, في الحياة العربية المعاصرة.

وبالرغم من هذه الجهود الجبارة, والتسهيلات النادرة التي قدمها منظمو المؤتمر للباحثين والعلماء, والمبادرات غير المسبوقة والمتميزة, إلا أنه يمكن للمتأمل الناقد لوقائع المؤتمر والقارئ للأوراق المقدمة والتي تم نشرها جميعا, ملاحظة مجموعة من النقاط على طريق المراجعة والتأمل والتدبر كملامح عامة يمكن الإستفادة منها للمؤتمر الثاني, وهي:

أولا – تباينت الأوراق والبحوث المقدمة بمواضيعها بتباين المحاور التي ارتكزت عليها والتي وضعتها اللجنة المنظمة, لكن الناقد المتأمل يجد أنها في الغالب "محبطة" في جدية فهمها لأهمية المؤتمر ولا تعكس طموحات أهدافه ولا ترقى لمستوى تنظيمه أو رؤية صاحب القرار الإستراتيجية – رغم أنها تشكل خطوة مهمة على طريق تفعيل دور التراث العمراني والفكري الثقافي. ومرد هذا "القصور" عن التلاقي بين رؤية صاحب القرار والمنظم للمؤتمر وبين المستوى الفكري والبحثي للأوراق يعود بدرجة أساسية لعاملين: الأول هو هلامية محاور المؤتمر وعدم وضوح هدفها في تفعيل العلاقة بين الواقع والمثال, والثاني قصور الباحثين بمعظمهم عن إدراك توقيت المؤتمر والمحيط الفكري والإقتصادي والثقافي العالمي لمحاولة "عصرنة" البحوث المقدمة لتعكس "تاريخية" المؤتمر وضرورة حداثة و"لازمانية" أطروحاته – بمعنى صيرورة وضرورة جدة الأفكار التي ينبغي أن تتسيد منابره ووقائعه في العام 2010 وليس الثمانينيات أو التسعينيات.

ولتفصيل ما سبق, فالقارئ للبحوث المقدمة يجدها على ثلاثة أصناف, جميعها تقريبا محبطة ومخيبة للآمال وتعكس التقوقع الفكري الأكاديمي وقصوره عن مجاراة الواقع العملي المحيط. وقراءة الأوراق المقدمة تعكس نوعا من "التفكير المنفرد" بأصوات عالية لمجموعة متباينة من المفكرين بما يشبه "الحديقة الفكرية" المتنوعة والمتباينة والمتناقضة, فيما غلبت نزعة "الشوفينية" كإحدى السمات الظاهرة على بعض البحوث, وغدا "كل حزب بما لديهم فرحون". فالنوع الأول جاء أكاديميا "ماضويا" وسلفيا مزمنا انبعث من هامش التاريخ المعاصر. وهي إحدى السلبيات الكبيرة التي وقعت فيها اللجنة العلمية للمؤتمر "بإيقاظ" مجموعة من الأكاديميين من "غفوة" طويلة امتدت منذ أواخر الثمانينيات دون مساهمة فكرية تذكر, ليعيدوا تكرار أطروحات "ممجوجة" تنظر بنوع من التقديس "اللاعقلي" لمناحي من التراث ربطتها بالتشريع الإسلامي من ناحية كما تنظر بنوع من "التقزيم" لأهمية الواقع المعاصر ومستجداته. وهذا الفكر "الماضوي" السلفي العمراني أعيد للأسف إنتاجه في "هامش" من هوامش المؤتمر, لكنه للأسف تبوأ منابر خطابية بما يعكس نظرة غير حكيمة للجنة المقررة في اختيار الأوراق المقدمة للعرض في جلسات المؤتمر, وبما لا يرقى لنظرة صانع القرار الإستراتيجية. وتردد في ردهات المؤتمر نوعا من الإمتعاض من جلسة بعض المتكلمين ممن أراد أن يعكس نظرته "الماضوية" السلفية المعمارية ومحاولة توسيع دائرتها لأبعد ممن حوله من طلبة وأكاديميين. وتناهى لمسامع كاتب هذه السطور "ذهولا" من الحضور لأطروحات ترفض الآخر جملة وتفصيلا تجسدها جملة ترددت بين جنبات إحدى صالات النقاش :"والمدينة الغربية هي إلى زوال"! وهي جملة تعكس قصورا فاضحا عن معايشة الواقع والإستفادة من إيجابياته, والهروب للماضي هروبا لاعقليا يعيد للأذهان فكرا "تصوفيا" غنوصيا, أو فكر "دروشة" يغرق في ثنايا الغائب وقياسه قياسا لاموضوعيا على الشاهد. وكأن الواقع لا يحتاج إلا إلى "نبؤة" تبشيرية بصيرورة انبعاث الماضي بعوامله الماضوية "بالكلية" لتحل محل الحاضر رغم تطورات ومتطلبات العصر والمكان – بما يعكس بعضا من مشاهد "الوعظ المساجدي" وليس المنتدى الفكري العلمي الذي يحترم المنطق والعقل العلمي الأكاديمي القائم على الحجة والبرهان لمؤتمر بهذا المستوى.

أما النوع الثاني من الأوراق فجاء أكاديميا "مغرقا" في النظرية, رغم أن بعضها يشكل حالات دراسية لنماذج عالمية. لكنه خلا من الطرح التقاربي والإسقاط الإقليمي أو المحلي بما يخدم الواقع المحلي اعتمادا على تجارب عالمية أو تأطيره بإطار "فكّر عالميا ولكن تصرّف محليا". هذا النوع الثاني بالإضافة للنوع الأول يضيفان للمواد الأكاديمية التي تخدم الطلبة والباحثين في "إعادة إنتاج" هذه الأوراق في أطروحات أكاديمية, لكنها لم ترق لمستوى تقديم أطروحات جادة للنهوض وتفعيل الواقع التراثي المحلي أو للتلاقي مع جدّية صانع القرار والأرضية الثقافية الرصينة التي قدمها. وللأسف غابت الطروحات الحداثية التي تعيش عام المؤتمر المنعقد في العام 2010, وبدا بعضها مما يمكن أن ينتمي لأي مؤتمر في حقبة الثمانينيات – مع البون الشاسع, زمنيا ومرحليا واستراتيجيا, بين الحقب الماضية وبين عالم اليوم الذي تؤطره "العولمة" بأطرها الثقافية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية.

أما النوع الثالث, فغلبت عليه صبغة "الشوفينية" والتسويق التجاري – سواء على المستوى الفردي أو مؤسسات ومكاتب استشارية. حيث قدمت تصورات لحالات دراسية سابقة, لكن نزعة "الشخصية" والتسويق التجاري طغت على استلهام أطروحات أكاديمية "لمهنيين" بهدف تأصيل علاقة "براغماتية" تجارية على حساب عمق الطرح الفكري الجاد. وبدلا من أن يستخدم المنبر الثقافي غير المسبوق للمؤتمر في "حوار متصل" ومتكامل بين المفكرين والطروحات المختلفة, بات المؤتمر أشبه "بسوق عكاظ" حيث يطرح فيه كل "بضاعته" ويمضي منعزلا عمن حوله من المفكرين ومختلفا ومتباينا ومتنافسا معهم! تاركا عبئا هائلا على منظم المؤتمر لمراجعة الطروحات الفردية "المتباينة" وللخروج بنتائج وتوصيات ترقى لجدّية تصور صانع القرار. وكان البيان الختامي للمؤتمر بتوصياته انعكاسا لهذا التصور "العام" الذي خرجت به البحوث الفردية المقدمة. وخلص المتأمل للتوصيات الختامية بنتيجة مفادها أن البحوث لم تخرج بأطرها وأطروحاتها عن عموميات محاور البحث للمؤتمر دون محاولة لفهم عميق للتراث العمراني بشكل خاص, في المملكة والدول العربية والإسلامية, ودون محاولة تقديم حلول وقراءة لواقع ومشكلات "التراث" العربي, العمراني والعام بمفهومه الواسع للكلمة.

الورقة التي قدمها كاتب هذه السطور, وهي ليست بحال أفضل من مجمل البحوث المقدمة, لكنها كانت محاولة لقراءة واقع تداعيات الإقتصاد المعولم, ومحاولة لفتح الباب فقط أمام بحوث جادة لأهمية وضرورة قراءة التراث العمراني ومرتبطاته ضمن واقع الإقتصاد المعولم والإشارة لخطورة نبذ التراث على رساميل المجتمعات المحلية والطاقات والكفاءات المرتبطة بإنتاج التراث بالمفهوم الواسع للكلمة. وقد عكست رؤية لقراءة للواقع الحالي وبخاصة في ظل أزمة عالمية يمر بها العالم برمته, وتلقي بظلالها على واقع تراث عمراني, وموروث بمعناه الواسع, ينزع نحو الإندثار. وقراءة التراث بإطار معاصر كان من خلال تقديم مجموعات من الطروحات لحماية المجتمعات المحلية والعمالة والرساميل في مقابل تغول عولمة الإقتصاد استنادا لتجارب عالمية معاصرة. ما كان ملفتا للإهتمام هو قراءة المنظمين للورقة حيث كانت هناك رؤية ثاقبة لتعميم نتائج الطرح الفكري خارج ردهات المؤتمر, وتم إلقاء الورقة في غرفة تجارة الإحساء كتلاقح بين المجتمعات في الأقاليم والنخبة الإقتصادية – فضلا عن فتح الباب واسعا أمام توجه للخروج من ضيق "وجمود" النظريات الأكاديمية وإعطاء البحوث ارتباطا عمليا.

ثانيا - المؤتمر كان محفلا دوليا هائلا برزت فيه قدرة الدولة على احتضان وتنظيم تظاهرات ثقافية رفيعة المستوى, فصانع القرار قام بدوره على أكمل وجه. لكن المؤتمر بتوصياته وبحوثه المقدمة, والتي فاقت بضع مئات لأوراق مقبولة من أصل ما يزيد على الألفي ورقة لم تقبل, فضح "عقم" الأكاديميين والمهنيين سواء بسواء على النهوض لمستوى الحدث الفكري. وعكس مدى التقوقع الأكاديمي و"السلفية" الفكرية المعمارية عن مواكبة الواقع وإن تغنى مريدوها بأنماط من "التاريخ" العمراني. وفي نفس الوقت فضح المؤتمر انعزالية المعماريين الممارسين عن الفكر الأكاديمي والنظرية الرصينة وواقع السوق المحلي وأهدافه في التنافس التجاري على حساب التراث العمراني وسعيا وراء "مصالح رأسمالية", وفي الوقت ذاته فضح الهوة العميقة بين الأكاديميين في عالمهم "الإفتراضي" وبين الواقع العملي.

ثالثا - من أبرز الأمثلة على "قصور" الباحثين عن دورهم في قراءة الواقع أن مدينة القدس بما يدور فيها مؤخرا من عمليات تهويد ممنهجة وطمس لتراث عمراني عربي إسلامي ومسيحي غاب تماما عن أطروحات المؤتمر الجادة وغرق "عتاولة" التنظير للمدينة العربية "الإسلامية" في إعادة إنتاج "مادة" نصية كتبها بعضهم قبل أكثر من ثلاثين عاما, وهو أمر معيب بكل المقاييس أن ينخرط "سلفيّو" المدينة الإسلامية في طروحات تقليدية تغيب عن واقع المدينة العربية عموما, وخصوصية المدينة المقدسة التي تهود على مرأى ومسمع من العالم الإسلامي. وكأن ما يجري على أرض الواقع لا يعني هؤلاء "السلفيين العمرانيين" بحال؟!! وكنا نتمنى أن يخصص محور واحد واقعي لمؤتمر بهذا المستوى لمدينة القدس – وهي مسؤولية اللجنة العلمية أولا ودورا كان ينبغي أن يضطلع به الباحثون والأكاديميون المشاركون من تلقاء نفسهم ثانيا. وكان يجب أن تخصص مجموعة من التوصيات الخاصة بالمؤتمر لمعالجة واقع ومشكلات مدينة القدس العربية بما فيها من تراث حي مهدد بالإندثار والمسح والتدمير على يد ماكينة التهويد الصهيونية!

قراءة هذه النقاط والتأملات إنما هي على طريق المراجعة النقدية للذات أولا ولضرورة الإستفادة منها في المؤتمر الثاني القادم, سعيا وراء الإستفادة القصوى من الموارد الهائلة التي تم انفاقها وتسخيرها لهذه التظاهرة العلمية الثقافية غير المسبوقة. وإلا لبقينا نتغنى بالتراث دون الخروج بنتائج عملية جادة لتطويره, ولكان مثلنا بالإستعانة "بخبرات" غير المؤهلين أشبه بحال من يتسلح "بعلم لا ينفع وجهل لا يضر", وبما لا يرقى لمستوى رؤى صانع القرار الإستراتيجية الثاقبة, وإهدارا لموارده التي قدمها بسخاء مشكور لا مثيل له لتمكين العلماء من التوافد من مختلف أنحاء المعمورة في ظل أوضاع اقتصادية صعبة!

وليد أحمد السيد
الرياض في 28 مايو 2010